

رئيس التحرير المسؤول  
العهد منير عقيقي

## صفحة وطويت

الولايات المتحدة، او من طراز العمال والمحافظين في بريطانيا، او حتى يمين ويسار في فرنسا ودول اخرى. لكن ويا للأسف فإن هذا ما لم يحصل، وقد لا يحصل في المدى المنظور ربما بسبب قوة التشكيلات الطائفية والمذهبية وميلها الفطري والمنظم للتشديد الطائفي. الآن طوى اللبنانيون صفحة الانتخابات ليقفوا امام الاسئلة المقلقة وعلامات الاستفهام. وتبقى الاجابات حائرة وغير واضحة، وربما تزيد الغموض غموضا في الكثير من الاحيان جراء مسارعة الأحزاب والقوى الى "التباهي" على بعضها البعض في ما تناثشته من طوائفها وكتلها الاجتماعية والسياسية. حسنا، انتهت الحرب الدعائية الطاحنة التي استخدمت فيها كل انواع الاسلحة المحرمة، وجاءت النتائج لتمنحنا برلمانا لا اغلبية واضحة فيه لاحد حتى الآن. فهذا خسر قليلا وذاك شب عن طوق كتلته السابقة بنسبة اعلى، وذينك ضمر جسده البرلماني بعض الشيء.

كل هذا يحصل فيما لبنان يزداد انكشافا على كل المستويات، فضلا عن ان الوضع العام بدّل في احجام القوى في لحظة يُعاد فيها تحضير المنطقة لتسويات اقليمية - دولية ستشمل لبنان بطبيعة الامر، لأنه لطالما كان صندوق بريد للدول القوية، او منصة لهذه القوة او تلك.

عليه، يبرز السؤال: ماذا عن اليوم التالي وبقيّة الاستحقاقات الداهمة؟ هل دخل لبنان نفقا مظلمًا قد ينتهي بما لا يحمد عقباه؟ ام ولج مرحلة الخروج من عنق الزجاجة الذي خنق كل شيء في السياسة والاقتصاد والاجتماع والتعليم، وحتى على المستوى الامني الذي يزداد حرجا يوما بعد يوم؟ هذه الاسئلة وغيرها ينبغي ان تكون موضع اهتمام اللبنانيين جميعا.

تشكل الانتخابات التشريعية في الدول ذات النظام الديمقراطي تعبيرا واضحا وجليا وغير ملتبس عما يريده الناخبون. هؤلاء يقترعون لبرامج يضعها المرشحون والاحزاب، تحاكي حياتهم حاضرا ومستقبلا. لكن الامور في لبنان تجري على العكس من ذلك تماما. فالاستحقاقات التي ينبغي ان تدفع قدما في العملية الديمقراطية نحو التطوير، تفعل العكس عندنا فتصير محطة للانقسامات، وتزيد الشروخ والتصدعات. كما تصبح البلاد اكثر فاكثر مشرعة للاستنجد بالخارج وفي بعض الاحيان لاستدعائه والاستقواء به على الداخل. هذا الامر ليس مقصورا على فريق بعينه، لا بل يطاول الجميع وبلا استثناء. لبنان على هذه الحال منذ عام 1860، ولم تفلح قوى سياسية حتى الساعة في بلورة هوية وطنية جامعة تجعل من مصلحة لبنان هي العليا وبما هي مصلحة كل اللبنانيين تلقائيا.

ايضا وايضا، في البلدان الديمقراطية التي يصنف لبنان واللبنانيون انفسهم على انهم منها، فإن الاحزاب تُعاقب وأخرى تُحاسب، وثالثة تُكافئ على ما قدمته في سبيل لبنان واهله خلال سنوات عملها النيابي. وفي العادة ايضا تُقلل الصناديق لتصدر النتائج، ومن ثم تدخل البلاد مرحلة جديدة حيث تحكم الاغلبية وتذهب الاقلية إلى المعارضة، على قاعدة محاسبة الراجح وفقا لما طرحه وعلى قاعدة المصلحة الوطنية.

طبعًا، ما يجري في لبنان لا يعكس حقيقة ما قيل، لأنه ليس من هذه الدول عمليا، والممارسات المتراكمة التي يغلب عليها الطابع الانحداري اكبر دليل على ذلك. صحيح اننا للمرة الاولى نشهد خرقا للقوى التغييرية وان كان محدودا في العدد، لكنه كبير في دلالاته كونه تعبيرا عن "صوت عقابي" اراد مخاطبة السلطة بنوع من "العشوائية"، بدليل كثرة وفيرة من المرشحين الاعتراضيين او التغييريين بلغت المئات ومن دون أن تفلح بالتوحد على مساحة لبنان، الامر الذي لو حصل لشكل سابقة كان من الممكن التأسيس عليها لكسر الإصطفافات الطائفية والمذهبية والذهاب نحو بناء قوى سياسية متنوعة على شاكلة الجمهوريين والديموقراطيين في

إلى العدد المقبل